اقتصاد

الأردن: دعم للمتقاعدين العسكريين

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

استجابت الحكومة الأردنية لمطالب المتقاعدين العسكريين بتحسين أوضاعهم المعيشية، في ضوء ارتفاع التضخم والأعباء المالية التي أثقلت كاهل المواطنين بسبب رفع الأسعار والضرائب، ما أدى إلى تآكل الدخول وعدم كفايتها لتغطية الحاجات الأساسية.

وأعلنت الحكومة، مساء أول من أمس، عن حزمة إجراءات لتحسين الأوضاع المعيشية للمتقاعدين العسكريين الذين طالبوا عدة مرات بزيادة رواتبهم وتسريع الإجراءات المالية المتعلقة بصرف مخصصات الإسكان لتوفير المساكن لأسرهم. وشملت الحزمة صرف 618 مليون دولار للإسكان العسكري لتخفيض مدة الانتظار، ما يتيح استفادة 27 ألفاً من الأفراد وضباط الصف في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية و1100 ضابط في عام 2021، مقارنة مع 6600 مستفيد في عام 2020.

كذلك يتضمّن البرنامج شمول المتقاعدين العسكريين بخدمات صندوق الائتمان العسكري من خلال إنشاء نافذة تمويلية لهم بنسب مرابحة مدعومة، إذ قال قائد الجيش محمود الحنيطي إنه سيتم توفير مبلغ 8500 دولار لكل متقاعد عسكري بنسبة عائد منخفضة. وكان عدد من أعضاء مجلس النواب قد طالبوا الحكومة بالعمل على تحسين أوضاع المتقاعدين العسكريين المعيشية من خلال زيادة رواتبهم ومنحهم بعض الامتيازات. كذلك طالب المتقاعدون بتسريع إجراءات حصولهم على قرض الإسكان وشمولهم بالحوافز الأخرى، لا سيما التسهيلات المالية بكلف منخفضة وتوفير فرص عمل لعدد منهم.

ومن جانبه، قال المقدم المتقاعد خالد المجالي، لـ«العربي الجديد»، إن راتبه التقاعدي في عام 2001 بلغ 250 ديناراً فقط ومع خدمة 16 عاماً، ومنذ ذلك الوقت لليوم يصل راتبه إلى 400 دينار، مشيراً إلى أن الأوضاع الاقتصادية للمتقاعدين العسكريين تدفعهم للعمل في ظروف غير لائقة ورواتب متدنية بالكاد تصل إلى 200 دينار لتوفير احتياجات أسرهم اليومية (الدينار = 1,41 دولار).

وأكد المتقاعد باسم افليح أن «الإجراءات التي أعلن عنها ستسهم في تحسين أوضاع المتقاعدين بعض الشيء، ويحتاج المتقاعد إلى فرص عمل مناسبة بعد التقاعد، لا سيما أن غالبية المتقاعدين لديهم خبرات وكفاءات عالية في العديد من المجالات». وبموجب حزمة الإجراءات سيتم إنشاء مسارات خاصة للمتقاعدين العسكريين في الدوائر الحكومية ابتداءً من مكاتب الأحوال المدنية ومديريات الترخيص لتشمل دوائر أوسع في المستقبل ولتكون مبادرة يحتذى بها في القطاع الخاص.

ومن خلال البرنامج سيتم إلحاق الأفراد وضباط الصف بدورات تدريبية وتوجيهية تهدف إلى تهيئتهم وتمكينهم بعد التقاعد. كذلك سيتم إطلاق برنامج عروض تجارية للعسكريين العاملين والمتقاعدين يشمل خصومات نقدية والدفع بالتقسيط أو الدفع الإلكتروني من خلال تطبيق ذكي.

وخلقت جائحة كورونا وتداعياتها واقعاً صعباً على موازنة الأردن الجديدة لعام 2021، ما عكس حجم التحديات التي تواجه الوضع الاقتصادي في ظل الانحدار المتواصل في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق.

وبحسب تقديرات البنك الدولي يتوقع أن ترتفع نسبة الفقر في الأردن من 15,7% إلى 27%، فيما ارتفعت البطالة إلى 23,9% للربع الثالث من العام الحالي، وفق بيانات رسمية صدرت عن دائرة الإحصاءات العامة (حكومية).

زيادة استهلاك الألمان

قال معهد زد إي دبليو للأبحاث الاقتصادية، أمس الثلاثاء، إن معنويات المستثمرين في ألمانيا ارتفعت أكثر مما كان متوقعا في فبراير/شباط، بسبب التوقعات بزيادة الاستهلاك في الأشهر الستة المقبلة، مما عزز التوقعات لأكبر اقتصاد في أوروبا. وأضاف المعهد أن مسحه للمعنويات الاقتصادية للمستثمرين أظهر ارتفاعا إلى 71,2 نقطة من 61,8 في الشهر السابق. وكان استطلاع أجرته رويترز توقّع انخفاضا إلى 59,6 نقطة. وتجاوزت قراءة فبراير/شباط حتى أعلى التوقعات، 68 نقطة. وقال أخيم فامباخ، رئيس المعهد، في بيان: «خبراء السوق المالية متفائلون إزاء المستقبل. إنهم واثقون من أن الاقتصاد الألماني سيعود إلى مسار النمو في غضون الأشهر الستة المقبلة». وأضاف: «من المتوقع أن يتعافى الاستهلاك، وتجارة التجزئة على وجه الخصوص، بشكل كبير».

(فرانس برس)

أخبار مختصرة

مصر تعفي سندات الدين بالخارج من الضرائب

وافق مجلس النواب المصري، أمس الثلاثاء، نهائياً، على مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن «إعفاء عوائد السندات التي تطرح للاكتتاب في الخارج من كافة الضرائب والرسوم طوال مدتها»، وذلك لمواجهة إحجام البنوك والمؤسسات المالية الدولية عن الاكتتاب في السندات المصرية (أدوات الدين). واستند مشروع القانون إلى أحكام القانون رقم 147 لسنة 2001، . ويتضمن هذا القانون، وفق الحكومة، تنظيم إصدار هذه السندات، كما يتضمن في المادة الثالثة منه النص على إعفاء عوائد هذه السندات من كافة الضرائب والرسوم طوال مدتها.

قضاة في تونس يواجهون تهم هدر المال العام

يواجه قضاة تونسيون تهمة هدر المال العام بعد حصولهم على زيادة استثنائية في الرواتب معفاة من الحسم الضريبي ومساهمات الضمان الاجتماعي، في مخالفة لقوانين الضريبة التي تخضع كل المداخيل إلى الخصوم بشكل آلي. وبدأت منظمات مدنية تحركاتها من أجل مقاضاة رئيس الحكومة هشام المشيشي وعدد من وزرائه بتهمة هدر المال العام؛ بسبب توقيع اتفاق يمكن القضاة من زيادة في رواتبهم بطريقة مخالفة للقوانين. وكشفت مراسلة سريّة بين وزيري المالية والعدل عن حصول القضاة على زيادة استثنائية في رواتبهم معفاة من الضرائب.

ارتفاع التضخم في السعودية 5,7% خلال يناير

ارتفع معدل أسعار المستهلك (التضخم) السنوي في السعودية، خلال يناير/ كانون الثاني الماضي، بنسبة 5,7%، مقارنة مع 5,3% في ديسمبر/ كانون الأول 2020. وارتفع التضخم في السعودية خلال يناير الماضي للشهر الـ13 على التوالي، حيث انكمش خلال 2019، من ثم بدأ في الارتفاع منذ ذلك الحين. واظهرت بيانات الهيئة العامة للإحصاء السعودي (حكومية)، امس، ارتفاع التضخم بنسبة 0,2% على اساس شهري خلال يناير، مقارنة مع الشهر السابق له. وجاء ارتفاع التضخم الشهر الماضي، مدفوعاً بارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات.

بضائع فاسدة ومنتهية الصلاحية تغرق أسواق العراق

بغداد – **أكثم سيف الدين**

أكد مسؤول في شعبة الرقابة الصحية بوزارة الصحة العراقية، لـ«العربي الجديد»، أن «المحافظات العراقية تشهد شهريا إتلاف نحو 40 – 60 طنا من المواد الغذائية والطبية المنتهية الصلاحية، والتي يتم إدخالها يوميا عبر الحدود»، مبينا أن «تلك البضائع الفاسدة غزت السوق المحلية بشكل متصاعد في الفترة الأخيرة، وباتت تشكل خطرا على حياة المواطنين، كونها غير صالحة للاستهلاك البشري، فضلا عن أنها تمثل إضرارا كبيرا باقتصاد البلد». وأكد المسؤول، الذي رفض ذكر اسمه، أن «الحكومة لا تستطيع السيطرة على تلك البضائع، والتي توزع أحيانا ضمن مفردات البطاقة التموينية، إذ إن تجارا كبارا مرتبطين بجهات متنفذة في الحكومة يعملون على إدخال تلك المواد»، محملا الحكومة مسؤولية «وضع حد لهذا الفساد والاستهانة بحياة المواطنين واقتصاد البلد». مسؤول في مديرية الحدود العراقية، أكد أن «مئات الأطنان من البضائع منتهية الصلاحية تدخل يوميا عبر الحدود إلى العراق، وبشكل طبيعي، خاصة عبر الحدود مع إيران»، مبينا لـ«العربي الجديد»، أن «تجارة المواد المنتهية الصلاحية أصبحت رائجة جدا، كونها تحقق أرباحا طائلة».

وأشار إلى أن «دور الرقابة الصحية وأجهزة التقييس شبه معدومة على الحدود، وأن ما يتم على الحدود هو مجرد فحص لبعض العينات البسيطة، ويتم من ثم إدخالها خارج إطار الشروط المحددة»، مستغربا من «نشاط الجهات الرقابية داخل البلاد، والكشف عن كميات كبيرة من تلك البضائع، في وقت لا يتم في الكشف عنها على الحدود ومنع دخولها، الأمر الذي يؤكد أن الجهات التي تتاجر بإدخال تلك المواد تستطيع إدخالها إلى البلاد بكل الوسائل». ويعد أصحاب المحال التجارية الصغيرة الأكثر عرضة للخسارة بسبب تلك البضائع، بسبب عدم معرفتهم بأن تلك البضائع فاسدة، وبالتالي يتحملون نتائج إتلافها. وقال فاضل العزاوي، وهو صاحب محل لبيع المواد الغذائية في بغداد، إن «الجهات الرقابية أتلفت أكثر من طن من المواد الغذائية التي أتعامل بها، على اعتبار أنها منتهية الصلاحية، كما أتلفت كميات مماثلة لدى أصحاب المحال الأخرى التي تتعامل بالمفرد». وأوضح، لـ«العربي الجديد»، أن «المستوردين للمواد يتلاعبون بتاريخ صلاحية المواد، ونحن كأصحاب محال لا نستطيع أن نكشف ذلك، لكن الغريب أن الجهات الرقابية تكشف المواد وهي في محالنا، ولا تكشفها على الحدود»، داعيا الجهات الرقابية إلى ضبط الحدود ومنع دخول المواد إلى البلاد.

عالم ما بعد كورونا

مصطفى عبد السلام

تلال من الديون، وكساد اقتصادي عظيم، وبطالة متفشية، وانقلاب في أسوق المال والمؤشرات وحركة الأموال، وسقوط حكومات ومؤسسات كبرى، وإفلاس دول، وتزايد حالات الفقر والجوع، وربما حدوث ركود شامل قد تفوق حدته ما حدث بعد الأزمة المالية العالمية التي ضربت العالم في 2008-2009، وقد يشبه ذلك الركود أزمة الكساد العظيم أو الانهيار الكبير الذي أصاب الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن الماضي وأسفر عن انهيارات في الاقتصادات الكبرى وأسواق المال وحركة التجارة وتأثيرات مدمرة على الدول الغنية والفقيرة.

هذه صورة من عالم ما بعد كورونا، فالجائحة باتت ترسم خريطة جديدة للمشهد الاقتصادي، خريطة قد يصعب رسم ملامحها حتى على الساسة الغارقين في متابعة تأثيرات الوباء وكيفية احتوائها، خاصة وأن كورونا لا تزال تضرب وبقوة الدول والصحة العامة.

العالم قبل العام 2020 لن يكون هو نفسه عالم ما بعد انقشاع أزمة الوباء العظيم والانتهاء من مرحلة التوزيع الواسع للقاحات. والعالم الذي كان مشغولا قبل الوباء بالصراع بين أكبر اقتصاديين، والحرب التجارية الشرسة بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وحروب ترامب على «أوبك»، ووضع سيناريوهات لاحتمالات اندلاع أزمة اقتصادية، سيكون مشغولا في السنوات المقبلة بقضايا أخطر وأهم منها أزمة المديونية ونقص السيولة، وافلاس دول وربما عجز حكومات عن تلبية احتياجات شعوبها الأساسية مثل الرواتب وتوفير الغذاء والدواء والوقود.

عربيا، فإن المنطقة باتت على موعد مع الضغوط الاقتصادية، واتساع رقعة طوابير الخبز والوقود وانقطاع المياه والكهرباء، وتفاقم الأزمات المعيشية، وانتفاخ عجز الموازنات، وتعويم العملات، وزيادة الدين ومعدلات التضخم، ومعها ارتفاع الأسعار، وهو ما يعني مزيدا من المتاعب للمواطن، كما أن استمرار تهاوي أسعار النفط سينعكس سلبا على موازنات الدول المنتجة ويدفعها إلى مزيد من التقشف والاقتراض وفرض الضرائب، وهو ما ستكون له انعكاسات سلبية على الدول المصدرة للعمالة من حيث حجم التحويلات والاستثمارات والمساعدات.

جائحة كورونا سيكون لها تأثيرات ضخمة وطويلة المدى على الاقتصاد العالمي، والعالم عليه أن يستخلص العبر من الأزمة ويعيد ترتيب أولوياته التي يجب أن تنصب في المدى القصير على حماية الصحة العامة وتطوير التعليم وتوفير فرص العمل والاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والحد من الفقر ومكافحة الفساد، وبعدها يتم الالتفات لمعالجة قضايا أخرى منها انفجار الدين العام والكساد والتعثر.

هال وناس

آمال الليبيين في ذكرى الثورة

10 سنوات من إنهاك الاقتصاد... والمصالحة طوق نجاة

تأتي الذكرى العاشرة للثورة الليبية هذا العام في ظل تفاؤل بإصلاح الاقتصاد وتحسين الأوضاع المعيشية عقب المصالحة وتشكيل أول سلطة موحدة للبلاد بعد سنوات قاسية دمرت فيها الحرب العديد من الأنشطة الاقتصادية وعطلت كثيرا من إنتاج وتصدير النفط المصدر الرئيسي للإيرادات لليبيين.

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تحل اليوم الذكرى العاشرة لثورة 17 فبراير وسط أزمات اقتصادية ومعيشية طاحنة يعاني منها الليبيون، ولكن في المقابل تأتي الذكرى هذا العام في ظل تفاؤل بإصلاح الاقتصاد وتحسين الأوضاع المعيشية عقب المصالحة بين الفرقاء وتشكيل أول سلطة موحدة للبلاد بعد سنوات قاسية دمرت فيها الحرب العديد من الأنشطة الاقتصادية وعطلت كثيرا من إنتاج وتصدير النفط المصدر الرئيسي للإيرادات لليبيين.

وتعرض قطاع النفط الليبي خلال الفترة الزمنية (2011/ 2020) إلى صدمات محلية عديدة تمثلت في الإغلاق المتكرر لحقول الإنتاج وموانئ التصدير، وبالتالي فرض القوة القاهرة من قبل المؤسسة الوطنية للنفط، وتدني الإنتاج والتصدير إلى مستويات صفرية خلال بعض الفترات من العام الماضي.

وتؤكد بيانات رسمية أن الخسائر الناجمة عن الإقفالات غير القانونية للحقول والموانئ النفطية، خلال الفترة من 2013 إلى 2020، تقدر بحوالي 180 مليار دولار.

وأكدت الباحثة بكلية الاقتصاد جامعة طرابلس، سميرة بن خليفة، أن الاقتصاد الليبي يسير نحو تعاف مع توحيد مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي والعمل بسعر الصرف الجديد مع الاتفاق بشأن حكومة وحدة وطنية، ما يسهم في الاستقرار السياسي وبالتالي الاقتصادي.

وأوضحت بن خليفة لـ«العربي الجديد» أن ارتفاع معدلات إنتاج ليبيا من النفط إلى 1,3 مليون برميل يوميًا مع إقرار موازنة موحدة للحكومتين سوف يكون له تأثيرات إيجابية قد تؤدي إلى وداع السنوات العجاف التي مرت على الليبيين بسبب الحرب والصراعات السياسية.

وقال أستاذ الاقتصاد بجامعة عمر المختار، صقر الجيباني، لـ«العربي الجديد» إن «البيانات الدولية تؤكد أن ليبيا دولة هشة اقتصاديا، مضيفًا أن المؤشرات تدهورت بشكل كبير خاصة المتعلقة بالاستقرار السياسي والعنف والأداء الحكومي وسيادة القانون، ولكن بنظرة إيجابية هناك تحسن ملحوظ في مؤشر المساءلة والمحاسبة وإبداء الرأي وكذلك مؤشر المشاركة السياسية والحريات المدنية خلال الفترة الأخيرة (عقب تشكيل سلطة موحدة)».

واتفق مسؤولو وزارتي المالية الليبيتين في (حكومة الوفاق، والحكومة الموازية في شرق البلاد)، على «موازنة موحدة لمدة شهرين» كأول انعكاس لتوحيد السلطة في البلاد، بعدما نجح ملتقى الحوار السياسي في انتخاب السلطة التنفيذية الجديدة، الجمعة الماضي.

ولكن تواجه هذه النبرة التفاؤلية تحديات عديدة بسبب استنزاف ثروات وإيرادات البلاد طوال سنوات الحرب، إذ ذكر البنك الدولي في تقارير حديثة له حول ليبيا أن الاحتياطيات النقدية انخفضت من 86,2 مليار دولار في نهاية 2019 إلى 81 مليار دولار في عام 2020، ومن المتوقع أن تنخفض إلى 77 مليار دولار نهاية عام 2022. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2020 إلى 30 مليار دينار بنسبة 66-%، حسب بيانات البنك الدولي.

ومن جانبه، قال الخبير الاقتصادي، عطية الفيتوري، لـ«العربي الجديد» إن القيمة الحقيقية لدخول الأفراد في انخفاض منذ سنوات بسبب التضخم الناتج أساسا من تراجع قيمة الدينار الليبي. وبيّن أن هناك الكثير من السلع التي كان يستهلكها المواطن الليبي بشكل يومي مثل اللحوم والفواكه وغيرها من السلع، والآن لا يستهلكها إلا مرة أو مرتين في الأسبوع لارتفاع أسعارها بمعدل أكبر بكثير من ارتفاع دخله الشهري. وأشار إلى التدني في مستوى معيشة الليبيين بسبب التخفيض في قيمة الدينار.

وضاق المواطنون من تردي الأزمات المعيشية، وغياب الخدمات العامة وسط تفاقم جائحة كوفيد-19.

وقال المتقاعد حسين بن مسعود، لـ«العربي الجديد» إن أكثر المتضررين من الصراع الذي تلى الثورة هم ذوو الدخل المحدود ومن هم عند خط الفقر أو دونه، والفئات الهشة من المجتمع.

وفي المقابل، يتفاءل المواطن عادل الرقيق، بتحسن الأوضاع المعيشية عقب المصالحة، قائلا: هناك نور في نهاية النفق المظلم عبر حكومة وحدة وطنية لكل الليبيين، وذلك بعد اكتمال العقد العاشر من ثورة فبراير. وأكد الرقيق لـ«العربي الجديد» أن هناك إمكانية لتحسين الأوضاع ومواجهة الأزمات المتلاحقة على المواطن فضلا عن إحداث تنمية وتوفير فرص عمل للعاطلين.

الليبيون يترقبون تحسن معيشتهم في ظل الحكومة الموحدة

تفاؤل بإصلاح الاقتصاد وتحسين الظروف المعيشية في الذكرى العاشرة للثورة (محمود تركية/ فرانس برس)

سورية

تخريب صناعة الأدوية والمنشآت الصحية

عدنان عبد الرزاق

لم يسلم القطاع الصحي في سورية من الدمار، مثله مثل الصناعة والسياحة والبنى التحتية وحتى الطاقات البشرية. ويأتي ذلك في الوقت الذي تواجه فيه سورية جائحة كورونا التي تحتاج إلى تطوير القطاع الصحي بدلاً من تدميره. وامتد التخريب لمنشآت صناعة الأدوية إذ أغلق الكثير منها بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية وهجرة الكفاءات. وفي هذا السياق، يؤكد العامل بقطاع الأدوية، أحمد الصمودي، لـ«العربي الجديد» أن في سورية كان يوجد قبل اندلاع الثورة عام 2011، نحو 79 شركة ومعملاً لإنتاج الدواء، خرج 24 منها عن الإنتاج، معظمها في مدينة حلب، كما توقف أكثر من 20 معملاً عن الإنتاج أخيراً. وتبدل واقع سوق الأدوية بعد تراجع الإنتاج المحلي بنسبة 75%، حسب مصادر متخصصة من العاصمة دمشق، فسورية التي كانت قبل عام 2011 تصدر أدوية إلى 58 دولة، تستورد حتى المسكنات حالياً. وتشير المصادر، التي رفضت ذكر أسمائها إلى أن روسيا أهم مورد رسمي لسورية، بنحو 30% من احتياجات السوق المحلية والباقي من إيران ودول الجوار وخاصة من لبنان.

نقص الأدوية

وانعكس ذلك على أسعار ووفرة الأدوية بالأسواق المحلية، رغم رفع وزارة الصحة بحكومة بشار الأسد، أسعار الدواء خمس مرات منذ عام 2016 لتصل نسب الارتفاع في بعض الأدوية إلى 1500% بحسب الصمودي. ويرى صمودي خلال اتصال مع «العربي الجديد» أن وقف حكومة الأسد دعم مستوردات المواد الفاعلة والأولية بصناعة الأدوية، هو السبب الأهم لارتفاع السعر، لأن التكاليف على أصحاب المعامل ارتفعت بشكل كبير، فهم يستوردون بالدولار، خاصة إذا ما قيست الأسعار على الليرة السورية المتهاوية (الدولار = 3300 ليرة). ويضيف العامل بقطاع الأدوية، أن «سعر الدواء المنتج محلياً، مثل «زيروليك 100»، ارتفع من 225 إلى 1300 ليرة و«نوركولت» من 300 إلى 1800 ليرة، ولم تسلم أدوية الأطفال والمسكنات من ارتفاع الأسعار. تؤكد مصادر من دمشق، تفشي الأدوية المهدئة والمخدرات، نتيجة غياب الرقابة والضغط المعيشي، في وقت تتناقص فيه أدوية الأمراض المزمنة بشكل كبير. وكانت وزارة الصحة التابعة للنظام، قد كشفت في مارس/ آذار العام الماضي، عن ضبط حالات تعاطٍ للمخدرات في مدارس بريف دمشق وبعض الجامعات السورية. وتؤكد المصادر لـ«العربي الجديد» أن من المخاطر الكبيرة التي يتعرض لها السوريون، عدم الاهتمام وفحص فعالية وصلاحية الأدوية التي تدخل سورية تهريباً من لبنان والعراق بشكل خاص.

فوضى الاستيراد

ولا ينكر نظام الأسد فوضى الحدود والأسواق ووجود أدوية مهربة ومنتهية الصلاحية بدمشق، إذ أعلن الأمر العام في الجمارك، العميد آصف علوش، عن ضبط مستودع أدوية في ريف دمشق يحتوي أدوية بياناتها الجمركية تعود إلى ما قبل عام 2016 ومعظم الأدوية منتهية الصلاحية وتمت مصادرتها. وبيّن أمر الجمارك خلال تصريحات أخيراً، أن «هناك عدة قضايا ضبطتها الجمارك حول أدوية مهربة وتم التعامل معها وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها جمركياً لأن معظم هذه الأدوية غير مطابقة للمواصفات القياسية السورية أو غير مراقبة وغير معروف مدى سلامتها أو صحة استخدامها».

وانعكس انهيار القطاع الصحي عموماً بسورية، والذي يراه الطبيب محمد الدندل متعمداً، على أسعار معاينة الأطباء والدواء. ووصلت أجرة معاينة الطبيب بحسب مصادر من العاصمة السورية دمشق، إلى ما بين 10 و25 ألف ليرة سورية (الدولار = نحو 3300 ليرة)، على حسب الاختصاص وشهرة الطبيب، وأجرة العمليات الجراحية إلى مئات الآلاف من الليرات.

إغلاق عشرات معامل الأدوية بسبب ارتفاع التكلفة والحرب

نظام بشار الأسد يعترف بفوضى الحدود وتفاقم التهريب

وتؤكد المصادر أن أجرة الأطباء رسمياً لم ترتفع منذ قبل الثورة، لكن رفع الأجور يتم بشكل فردي ويتم غض النظر عن تعرفة الأطباء من النقابة ووزارة الصحة. ويشير نقيب الأطباء في سورية، كمال عامر، خلال تصريحات أخيراً، إلى أن عملية إصدار تعرفة جديدة للمعاينة الطبية تأخرت، إذ من المفترض أن يُعاد النظر بأجر المعاينة كل ثلاث سنوات، لكن التسعير الرسمي لم يزل سارياً وفق آخر رفع عام 2004، لافتاً إلى تعرفة ستصدر قريباً و«ستشمل قيمة الوحدات الجراحية». من جانبه، يرى الطبيب السوري، محمد الدندل خلال حديثه لـ«العربي الجديد» أن المصيبة ليست بهجرة الكفاءات فحسب، بل بتردي الواقع التعليمي وتهديم البنى التحتية للقطاع الطبي، فسورية التي كانت تخرج آلاف طلاب الطب سنوياً، من جامعاتها الحكومية في حلب، دمشق، اللاذقية ودير الزور، ومن ثم الجامعات الخاصة (القلمون والميادين) تعطلت بشكل شبه كامل اليوم، بعد هجرة الكفاءات، ولم يعد يتخرج مئات طلاب الطب بعموم سورية، مشيراً إلى افتتاح كليات طب (سورية وتركية بالمناطق المحررة شمال غرب سورية) معتبراً الفساد الذي طاول القطاع الطبي، من أخطر ظواهر التهديم لمهنة إنسانية بالأساس.

هجرة الكفاءات

وحول دخل الأطباء وواقع المعيشة، يؤكد الطبيب إبراهيم شحود، من الشمال السوري الخارج عن سيطرة النظام، لـ«العربي الجديد»، أن متوسط دخل الطبيب بالمشافي لا يزيد عن مئة ألف ليرة شهرياً (نحو 30 دولاراً) في حين تكاليف المعيشة تزيد عن 600 ألف ليرة، فما الذي يدفع الأطباء للبقاء بسورية؟ ويكشف شحود أن عدد الأطباء المسجلين في سورية، قبل عام 2011، كان نحو 35 ألف طبيب، لكن سورية اليوم، بجميع مدنها لا تحوي على 12 ألف طبيب. ويروي الطبيب السوري، أن الكفاءات والمتخصصين وحتى طلاب الطب، هاجروا من سورية «منهم من تابع الدراسة أو عدّل الشهادة، ومنهم من بدّل مهنته».

تقرير

ورطة القطاع اليمني الخاص

91 شركة متهمة بالتلاعب في الوديعة السعودية

أصبح القطاع اليمني الخاص في ورطة بعد الاتهامات الأممية التي طاولت عشرات الشركات بالفساد والتلاعب بالوديعة السعودية، ويأتي ذلك وسط تحذيرات للاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية من تداعيات هذه الاتهامات على رأس المال الوطني

صنعاء ـ **محمد راجح**

تواجه نحو 91 شركة اتهمها تقرير فريق لجنة العقوبات الأممية الخاص باليمن، بالفساد والتلاعب بالوديعة السعودية، خطر تجميد أنشطتها وحساباتها المالية، إذا ثبتت بشكل فعلي استفادتها وتربحها من الوديعة المقدرة بنحو مليارَي دولار والتي كانت مخصصة لدعم استيراد خمس سلع أساسية غذائية وتغطية احتياجات السوق المحلية منها.

ومن المقرر أن يستعرض مجلس الأمن في جلسة خاصة سيعقدها بهذا الشأن، غداً الخميس، تقرير فريق الخبراء الأممي الصادر في 22 يناير/ كانون الثاني الماضي، وتضمن ما سيتم استنتاجه من توصيات شملها تقرير فريق الخبراء ورفعها لجلسة أخرى لاعتمادها وتحديد القرارات اللازمة بشأنها.

وحذر الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية، في رسالة وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، وأعضاء مجلس الأمن، حصلت «العربي الجديد» على نسخة منها، من تداعيات الأخذ بتوصيات خبراء اللجنة الأممية بشأن 91 شركة يمنية تعاملت مع برنامج الوديعة السعودية، وذلك بعد تأكيد إدراج مجلس الأمن توصيات خبرائه بشأن القطاع الخاص اليمني في أجندة اجتماعه المقرر الخميس المقبل.

وفي تصريح خاص لـ«العربي الجديد»، استهجن مدير عام الاتحاد محمد ڤفلة ما ورد في تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن بشأن الاتهامات الموجهة لشركات القطاع الخاص اليمني، والتي اعتبرها ظلما وتجنيا بحق شركات خاصة يمنية متخصصة بإنتاج واستيراد السلع والمواد الغذائية الأساسية وقامت بدور كبير في تغطية احتياجات السوق اليمني من أهم السلع، مثل القمح والدقيق والأرز وتوفير مخزون غذائي ساهم في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية التي يواجهها اليمن.

وأشار إلى أن ما ورد في تقرير فريق الخبراء كانت له أضرار مباشرة بالقطاع الخاص وتشويه سمعته خارج البلاد، وانعدام حالة الثقة في التعامل مع الشركات اليمنية التي ذكرها التقرير واتهمها بالفاسدة، مبدياً استغرابه مما سماه «كل هذا الظلم والتجني» بحق مؤسسات وشركات القطاع الخاص اليمني التي تعمل في بيئة صعبة ومعقدة بسبب الحرب والصراع الدائر في اليمن.

وأضاف ڤفلة أن شركات القطاع الخاص تمارس عملها بكل شفافية ونزاهة وأتبعت في ما يتعلق بالوديعة المخصصة لدعم استيراد السلع الأساسية، إجراءات البنك المركزي اليمني في عدن والامتثال لكل ما يتبعه من معايير وأنظمة لفتح الاعتمادات المستندية الخاصة باستيراد السلع والمواد الغذائية إلى اليمن.

وشدد اتحاد الغرف اليمنية، كما ورد في رسالته الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، على أن ادعاءات فريق الخبراء ضد 91 شركة يمنية شاركت في برنامج الوديعة السعودية 2018 تعد بالغة الخطورة، في ظل ما قد ينتج عنها من تداعيات تضر بالقطاع الخاص وقد تؤدي إلى قطع الإمدادات الخارجية للسلع الأساسية في اليمن.

وحسب أرفع مؤسسة تمثل القطاع الخاص اليمني، فإن هذه الاتهامات الواردة في التقرير الموجهة ضد القطاع الخاص في اليمن اعتمدت على أسس واهية وبيانات خاطئة، حيث أنها لم تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر الأعضاء في اتحاد الغرف التجارية والصناعية ولم يعطوا حق الرد ولم يتم اطلاعهم على تلك الادعاءات الموجهة ضدهم قبل نشر التقرير.

وكانت مجموعة هائل سعيد انعم، كبرى المجموعات التجارية في اليمن، قد أعلنت، في بيان رسمي اطلعت عليه «العربي الجديد»، تفويض إحدى أكبر شركات التدقيق والتحقيق الدولية للاطلاع على سجلاتها، والوثائق المتعلقة «بالادعاءات» الواردة في التقرير المتصلة بالوديعة بشأن استحواذ المجموعة على معظم مخصصات الوديعة السعودية المقدرة بنحو مليارَي دولار أميركي، والتي اعتبرتها معلومات سطحية غير حقيقية.

وفي هذا السياق، قال الخبير والمستشار القانوني محمد عبد الرحمن إن الأمر يتطلب لجنة تحقيق في مدى مساهمة هذه الشركات بإجراءات الوديعة، حسب ما ذكره التقرير، سواء بحسن نية أو سوء نية. وأفاد الخبير القانوني في حديثه لـ«العربي الجديد»، بأن ما حمله التقرير استهداف واضح لرأس المال الوطني في اليمن، لأنه لم يحمل أي إثباتات واضحة تستند إلى تحقيق تم إجراؤه قبل إصدار التقرير.

وتستخدم الحكومة اليمنية الوديعة السعودية منذ مطلع 2018 لتوفير الدولار للتجار بأسعار تفضيلية وفتح الاعتمادات المستندية لاستيراد خمس سلع رئيسية مدعومة، هي الدقيق والأرز والسكر والأدوية وشراء وقود لتشغيل المحطات الكهربائية في عدن والمحافظات الجنوبية من اليمن. ويعتمد اليمن على الاستيراد بشكل رئيسي في تلبية احتياجاته من السلع الغذائية والاستهلاكية بنسبة تتجاوز 80%، حسب بيانات رسمية.

واكدت مصادر عديدة في القطاع الخاص أن شركاتهم واجهت صعوبات ومعوقات واسعة خلال الفترة الماضية في عملية الاستيراد من الخارج، مثل التأخر الذي كان سائداً في الاعتمادات بالوفاء بالالتزامات تجاه المورد الدولي، والمراسلات البنكية الطويلة، وتغير أسعار الصرف بين مختلف مناطق اليمن، والمبالغ المحتجزة في البنوك الوسيطة، مثل بنوك لبنان، إضافة إلى طلب سداد النقد المستحق للبنك المركزي على التجار في فترة قصيرة لا تتجاوز الأسبوع.

اتحاد الغرف التجارية يحذر من استهداف الاستثمارات الوطنية

اليمن يغطي 80% من احتياجاته السلعية عبر الاستيراد

وأثر الانقسام في المؤسسات المالية كثيراً على الأداء التجاري والمعاملات المالية الخاصة بالاستيراد، نظراً لوجود بنكين مركزيين في صنعاء وعدن، العاصمة المؤقتة للحكومة اليمنية، والذي يعمل في بيئة مضطربة غير صالحة لممارسة أي نشاط مالي ومصرفي. وزارت لجنة تابعة للأمم المتحدة، مطلع فبراير/ شباط الجاري، مقر البنك المركزي اليمني في عدن، عقب صدور تقرير فريق الخبراء الأممي، الذي اتهم البنك اليمني بالتلاعب بإجراءات الصرف وتبييض أموال الوديعة السعودية، فيما فند فريق حكومي عقد في وقت سابق من الشهر الحالي اجتماعا افتراضيا مع فريق خبراء لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن الدولي، اتهامات الفريق الواردة في التقرير، واعتبرها ادعاءات غير صحيحة.

وكان رئيس الحكومة اليمنية معين عبد الملك قد وجه باختيار شركة دولية لمراجعة البيانات المالية للبنك المركزي اليمني وتوسيع نطاق المراجعة ليشمل أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، بحيث تقوم الشركة بالتدقيق وفحص إجراءات وبيانات الاستفادة من الوديعة السعودية.

27

توكد تقديرات لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية (حكومي)، ان الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بالقطاع الخاص اليمني، خصوصا في السنوات الثلاث الاولى من الحرب، تراوح بين 25 و27 مليار دولار.

طاقة

أعلن منتجو الطاقة في ولاية تكساس التي تضم أكبر حقول ومصافي النفط في الولايات المتحدة الأميركية، حالة القوة القاهرة بسبب موجة برد غير مسبوقة، كما انقطعت الكهرباء عن ملايين الأسر، التي لجأت إلى الحطب، بينما تقلب موجات صقيع أسواق الطاقة في العالم

تكساس تتجمد

البرد يشل الطاقة الأميركية والحطب ينفد بتوقف الإمدادات

واشنطن ـ **العربي الجديد**

شلت موجة برد غير مسبوقة في الولايات المتحدة، أكبر مصادر إنتاج الطاقة في البلاد الموجودة في ولاية تكساس، حيث تجمدت حقول النفط ومصافي التكرير في الولاية لبعض المنتجون حالة القوة القاهرة، كما انقطعت الكهرباء عن ملايين الأسر لأول مرة منذ عقد من الزمان، ليخرج الكثيرون بحثاً عن الحطب الذي نفد أيضاً بجانب الضروريات الأخرى من المتاجر.

وقلب الصقيع الذي تشهده أميركا والعديد من المناطق في أوروبا وآسيا منذ عدة أيام، أسواق الطاقة على مستوى العالم، لتدخل أسعار النفط المنطقة الدافئة بتحقيق مكاسب إضافية في ظل تراجع المخزونات العالمية بعد خفض الإمدادات من قبل منظمة البلدان المنتجة للبترول «أوبك» وحلفائها.

وتسبب تعطل آبار ومصافي النفط وكذلك خطوط أنابيب الغاز الطبيعي، في انقطاع الكهرباء عن نحو 5 ملايين منزل ومصفاة في تكساس، ثاني أكبر ولاية في الولايات المتحدة. وتنتج تكساس تقريباً 4,6 ملايين برميل من النفط يومياً، ويوجد بها 31 مصفاة، وهو أكبر عدد في ولاية أميركية واحدة، ومنها بعض من أكبر المصافي في البلاد، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية. وقررت شركة تكرير النفط «موتيفا إنتربرايزز» إغلاق مصفاة «بورت آرثر»، التي تعتبر الأكبر في الولايات المتحدة، وتبلغ طاقتها 607 آلاف برميل يومياً. وقالت هيئة تنظيم الطاقة في الولاية: «بعض المنتجين يعانون من ظروف تجميد غير مسبوقة، أدت إلى مخاوف بشأن سلامة الموظفين وأثرت على الإنتاج». ومن المتوقع أن تلجأ مصاف أخرى للإغلاق من بينها «إكسون موبيل»، التي بدأت أيضاً في التوقف عن العمل، حيث يرجح أن يظل الطقس في جميع أنحاء وسط الولايات المتحدة شديد البرودة هذا الأسبوع، بينما وصلت درجات الحرارة إلى 22 درجة مئوية تحت الصفر.

وقالت هيئة الأرصاد الوطنية إن درجات الحرارة المتوقعة لمدينة دالاس ستصل إلى 29 درجة تحت الصفر، يوم الأربعاء. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن، قد أعلن يوم الاثنين الماضي «حالة الطوارئ» في تكساس وقرر إرسال مساعدات فيدرالية لتكملة جهود الاستجابة الحكومية والمحلية هناك، بسبب الظروف الجوية. ومع البرد القارس بقيت العديد من المدن التابعة لتكساس، منها هيوستن، ودالاس، وسان أنطونيو دون كهرباء لفترات تصل إلى ساعة في كل انقطاع، وفي بعض الحالات لفترة أطول، بسبب اضطراب الإمدادات. ومن المتوقع، أن يصبح الوضع أكثر خطورة مع انخفاض درجات الحرارة، وبالتالي يرتفع الطلب على الكهرباء، بينما فاجأ الصقيع على ما يبدو سوق الكهرباء اللامركزية في تكساس، حيث كان مشغلو الشبكة قد حذروا يوم الأحد الماضي من انقطاع التيار الكهربائي، لمدة 15 إلى 30 دقيقة، إلا أن ذلك استمر بالواقع لساعات طويلة، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية، أمس. وقال بيل ماغنس، المدير التنفيذي لشركة «إيركوت» المشغلة لشبكة الكهرباء في الولاية، إن «كل مشغل شبكة، وكل شركة كهربائية تقاتل لاستعادة الطاقة في الوقت الحالي». وكتب عمدة هيوستن سيلفستر تورنر، في تغريدة عبر تويتر «نتعامل مع انقطاع التيار الكهربائي على مستوى النظام في أنحاء الولاية». وتعتبر

ملايين الأسر تعاني من انقطاع الكهرباء وتوقف إمدادات الوقود (Getty)

تكساس تنتج 4,6 ملايين برميل نفط يومياً ويوجد بها 31 مصفاة

هذه أول حالات انقطاع للتيار الكهربائي بسبب الطقس البارد منذ عام 2011، وعادة ما تحدث طفرات في الطلب على الكهرباء خلال الصيف في تكساس عندما يرتفع استخدام مكيفات الهواء. وهرع الكثيرون للخروج إلى الشوارع والمتاجر بحثاً عن الحطب والضروريات من السلع والحلب، بينما نفدت هذه المنتجات من المتاجر وفق بلومبيرغ. ونقلت الوكالة عن نيل تشاترجي، رئيس اللجنة الفيدرالية لتنظيم الطاقة سابقاً قوله، إن البرد القارس، مجرد أحدث حلقة في سلسلة من الأحداث المناخية القاسية، التي تسببت في انهيار شبكات الكهرباء وقلب أسواق الطاقة على مستوى العالم. وفي الأسابيع الماضية، دفعت ظروف الشتاء القاسية في شمال آسيا، وأجزاء من أوروبا أيضا بعض أسواق المنتجات النفطية إلى الصعود. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، يوم الأحد الماضي، إنّ صعود النفط الخام وجد أيضاً دعماً من اللقاحات والتفاؤل الذي يحركه التحفيز، بالإضافة إلى سوق «متوازنة» الآن مع الأسعار التي تعكس الوضع الحالي.

واستقرت أسعار النفط عالميا في المنطقة الدافئة، أمس، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ ديسمبر/ كانون الأول 2019، مستفيدة من تعطل الإمدادات في أكبر مصادر الإنتاج بالولايات المتحدة، لكن صفقة بشأن الأجور في النرويج أدت إلى تجنب تعطل الإمدادات في أوروبا كبحت مكاسب الخام، الذي لامس في العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي مستوى 60 دولاراً للبرميل، فيما تجاوز خام برنت 63 دولاراً للبرميل. وبجانب أزمة الإنتاج في الولايات المتحدة، تتلقى أسعار الخام دعما من توترات في الشرق الأوسط بالتحديد بين السعودية وجماعة الحوثي في اليمن، التي شنت في أكثر من مناسبة هذا الأسبوع هجمات على أهداف سعودية. وتوقع محللون أن يواصل الخام ارتفاعه صوب 70 دولاراً للبرميل، متخطيا مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا الجديد التي دفعت الأسعار للانهيار إلى حوالي 20 دولاراً للبرميل في مارس/ آذار 2020، مسجلة آنذاك أدنى مستوى لها في 17 عاماً، خاصة في أعقاب سباق الإنتاج بين روسيا والسعودية، قبل أن تتوصل «أوبك» وكبار المنتجين على رأسهم موسكو لخفض الإمدادات من أجل إيقاف نزيف الأسعار.

أدنى مستوى للدولار

تراجع الدولار الى ادنى مستوى في ثلاثة اسابيع، خلال معاملات امس الثلاثاء، فيما بلغ الجنيه الاسترليني اعلى مستوياته في قرابة ثلاث سنوات، كما ارتفعت العملات المرتبطة بالسلع الاولية، إذ عزز احراز تقدم في حملات التطعيم المضاد لفيروس كورونا آمال المستثمرين حيال تعافي الاقتصادات الكبرى. ونزل مؤشر الدولار، الذي يتتبع اداء العملة الاميركية مقابل سلة من العملات الرئيسية، 0,1% إلى 90,24 نقطة، وهو ادنى مستوياته منذ 27 يناير/ كانون الثاني الماضي.

رؤية

الحب في زمن بيتكوين

شريف عثمان

في عصر تسيطر عليه الماديات، وبعد عام شهد ظهور جائحة لم تكن في الحسبان، تعد بلا أدنى مبالغة قوة عظمى جديدة، اجتاحت بلدان العالم وقتلت من قتلت وعطلت عن العمل من عطلت، فزادت نسبة كبيرة من الفقراء فقراً بينما أضافت إلى ثروات مليارديرات العالم ما يقرب من تريليوني دولار في أقل من عام، أصبح حلم الاستقرار المادي والثراء السريع يسيطر على أغلب الناس، بينما غابت روح الرومانسية تماماً عن البعض، حتى في مناسبة ما يطلق عليه عيد الحب، الذي اعتاد كثيرون الاحتفال به كل عام في مثل هذا الأسبوع.

لم أحتفل بهذا اليوم في أي عام مضى، وكل ما يأتي إلى ذاكرتي فيه يرجع إلى أزمات المرور التي كانت تحدث مساء هذا اليوم من كل عام في شوارع حي مصر الجديدة بالعاصمة المصرية، حيث يندفع المحبون نحو محلات الزهور والشيكولاتة والهدايا الأخرى، لإهداء ما يتمكنون من الحصول عليه لحبيبة، أو لزوجة من الزوجات المصريات المكافحات، اللاتي يأملن في هدية بسيطة، تصبرهن على صعوبات الحياة وتعقيدات تربية الأبناء، حتى موعد المناسبة التالية، سواء كانت عيد ميلاد أو «ذكرى» زواج.

لكن في عصر ما بعد كوفيد-19، تغير الحال وتراجعت الهدايا من نوعية الشيكولاتة والورود، فسمعنا عن المليونير الذي أهدى حبيبته ربع أو نصف بيتكوين، وهذا الملياردير الذي اشترى لابنه الذي لم يكمل عاماً من العمر بضعة وحدات من العملة المشفرة، وغير ذلك من المجاملات التي تمت بالعملات «المعجزة»، التي سجلت ارتفاعات قياسية خلال العام الماضي، واستهلت العام الجديد بارتفاعات تنبئ باستكمال المارثون الذي بدأ، ولا يعرف أحد متى يتوقف.

ويوم 14 فبراير/ شباط الماضي، أرّخ أحد «الأشقياء» لليوم بصورة مبتكرة، حيث نشر على حسابه على موقع تويتر قيمة بيتكوين في ذلك اليوم خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة التي تمثل تقريباً كل عمر العملة التي ابتكرها شخص مجهول، ووصل سعرها في عيد الحب هذا العام لأكثر من 49 ألف دولار أميركي للوحدة الواحدة منها.

وكانت المفاجأة أن سعر العملة، التي كانت مجهولة في هذا اليوم من عام 2010 لم يتجاوز خمسة سنتات وقتها، وهو ما يعني أن من اشترى ما قيمته مائة دولار منها، واحتفظ به حتى يومنا هذا، ارتفعت قيمة مشترياته لتقترب من مائة مليون دولار بأسعار يوم الاثنين الماضي!

لا أحاول توجيه أحد لشراء العملة الرقمية الخطيرة، ولكن تطورات سعرها خلال تلك السنوات فرضت علينا جميعاً أن نلتفت إلى ما يحدث في عالم العملات المشفرة، التي يؤكد كثيرون أنها جاءت لتبقى، وتكون نداً للعملات الرئيسية في العالم، وربما تحل محل الدولار قريباً في السيطرة على كثير من التعاملات.

نجحت بيتكوين، خلال اثني عشر عاماً فقط، في أن تفرض نفسها باعتبارها أفضل الاستثمارات في التاريخ، وأكثرها خطورة طبعاً، بعد أن وصل سعرها خلال تلك السنوات إلى ما يقرب من ثمانمائة ألف ضعف، بينما لم يرتفع مؤشر داو جونز الصناعي خلال عمره الممتد لما يقرب من قرن وربع من الزمان إلا لأكثر قليلاً من ثمانمائة ضعف، وهو ما يعني أن مكاسب العملة المشفرة الأشهر تقترب من ألف ضعف نظيرتها لمؤشر أسهم ثلاثين من أهم الشركات الأميركية، وفي فترة زمنية تقل عن عشر فترة القياس للمؤشر الشهير.

القفزات الكبيرة التي حققتها العملة دفعت بالعديد من الشركات الأميركية الكبرى للاحتفاظ بجزء من أصولها فيها، وهو ما أعلنته شركة تسلا، أكبر منتج للسيارات الكهربائية، حيث قال إيلون ماسك، أكبر مساهم فيها ومصمم منتجاتها، إن شركته اشترت الأسبوع الماضي ما تقترب قيمته من 1,5 مليار دولار من العملة، ليرتفع سعرها بعد الإعلان، محققاً للشركة من الأرباح في يوم واحد ما لم تحققه في عقدٍ كامل، انشغلت فيه بتصنيع السيارات.

استمدت بيتكوين بريقها من غياب أي تحكم من سلطة مركزية أو مؤسسة مالية، كما هو الحال مع العملات التقليدية، لتجذب إليها الملايين من الأجيال الجديدة التي تعشق الحرية وتتوق للخروج عن السلطة الأبوية، بينما تركز كبار المستثمرين، المعروفين بتحفظهم في التعامل مع كل جديد، خاصة لو ابتعد عن السلطات التنظيمية، في صفوف المشككين في العملة، ومع ذلك، بدأنا نراهم الواحد تلو الآخر يخرج من أسره، ويبدي ترحيباً بالعملة الجديدة.

لم ينته العام الماضي إلا وكانت العديد من منصات الدفع الإلكتروني قد سمحت باستخدام العملات المشفرة، وعلى رأسها بيتكوين، في تسوية معاملاتها، في خطوة مثلت تحدياً كبيراً للدولار، الذي سيطر لسنوات على المدفوعات الدولية.

وفي رسالة لعملائه، نُشرت على موقعه على الإنترنت، قال بنك مورغان ستانلي، أكبر مدير للثروات في العالم: «بدأت بيتكوين في تحقيق تقدم في طموحها لتحل محل الدولار كوسيلة للتبادل»، والأسبوع الماضي، رضخت العديد من المؤسسات المالية الكبرى لولع الملايين بعملة بيتكوين، وأعلنت أكثر من مؤسسة نيتها توفير منصات بيع وشراء، وحفظ للعملة المشفرة، وربما غيرها من العملات الرقمية، لعملائها.

مرة أخرى، لا أنصح أحداً هنا بشراء، أو عدم شراء العملة، التي خسرت في بعض الفترات أكثر من 80% من قيمتها، وإنما أتحدث عن تطورات حقيقية، يعرفها كل متابع للعملة المشفرة، في زمنٍ ترتفع فيه بعض الأسهم بنسب تتجاوز 400% في غضون أيام، و150% في ساعات، بينما يلهث ملايين الأشخاص لثماني ساعات لتحقيق أجر لا يتجاوز 60 دولاراً يومياً في أكبر اقتصاد في العالم، وهو المبلغ الذي لا يتحصل ملايين المواطنين في وطننا العربي على ربعه في عدد ساعات العمل نفسها، وربما أكثر.

لا يبدو أننا قريبون من النقطة التي يتراجع فيها ولع المستثمرين بعملة بيتكوين، في ما وصفه البعض بـ«الفقاعة العقلانية»، أو زواج المصلحة، لكن ستكون الأزمة عند حدوث الطلاق، وهو أمر لم يعد بعيداً في عالمنا الجديد.

أثرياء العالم أكثر جشعاً في 2021

احتجبت الأسهم العالمية 7 تريليونات دولار منذ بداية العام، وتضخمت العملات الرقمية، لتبدو معنويات المستثمرين أكثر جشعاً لتحقيق مكاسب خيالية

لندن ـ **العربي الجديد**

بدت معنويات المستثمرين حول العالم أكثر جشعاً في 2021، الذي لم تمض سوى أسابيع قليلة على بدايته حتى تضخمت روح الثراء السريع من خلال مضاربات حامية في العملات الرقمية، وعلى رأسها بيتكوين، وكذلك الأسهم زهيدة السعر التي قلبت موازين أسواق المال في أيام معدودة.

فقد أضافت الأسهم العالمية 7 تريليونات دولار منذ بداية العام، وتضخمت العملات الرقمية لتصل قيمتها السوقية إلى 1,4 تريليون دولار، وتحقق مبيعات السندات عالية العائد أرقاماً قياسية.

وفي حين أن كل هذا يثير مخاوف بشأن التقييمات غير المقبولة لمختلف فئات الأصول، يواصل المستثمرون ضخ الأموال فيها وسط ثقة بأن التسهيلات النقدية والمالية غير المسبوقة ستُبقي «الحفلة» مستمرة لبعض الوقت، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن مقياس الرضا لمختلف الأصول التابع لبنك الاستثمار «جيه بي مورغان»، والذي يستند إلى التقييمات وتحديد المراكز وزخم الأسعار.

فالمستثمرون العالميون حالياً أقل خوفاً منذ فترة عقدين، وفق محللي «جي بي مورغان»، الذين يرون أنه لا يوجد سبب لتوقع تراجع جوهري في قيمة الأصول في ظل الارتفاع الذي تُغذيه تريليونات الدولارات التي يتم إطلاقها. وكتب الخبراء الاستراتيجيون في البنك بقيادة «جون نورماند»، في مذكرة للعملاء بتاريخ 12 فبراير/ شباط الماضي: «لقد شعرنا بأريحية عندما قدمنا النصح للمستثمرين بالبقاء لفترة طويلة في معظم الأسواق».

وجاءت تحركات عملة بيتكوين أكثر جذبا للأنظار، بعدما سجلت ارتفاعات قياسية تجاوزت نسبتها 72% منذ بداية العام الجاري، وفق رصد لـ«العربي الجديد»، وذلك بعدما سجلت زيادة بأكثر من 400% العام الماضي.

واقتربت بيتكوين في تعاملات أمس من الوصول إلى مستوى 50 ألف دولار، بينما أضحت تقدم عوائد أعلى بخمس مرات من الاستثمارات التقليدية مثل الأسهم والذهب والسلع.

وكان صعود العملة المشفرة مدعوماً من خلال التوسع في اعتمادها من قبل كبرى الشركات والصناديق الاستثمارية، وعلى الأخص إعلان شركة تسلا الأميركية لصناعة السيارات الكهربائية، في وقت سابق من فبراير/ شباط الجاري، استثمار 1,5 مليار دولار في بيتكوين.

ومع ذلك، يستمر الجدل حول استقرار هذه العملة، حيث تحذر مؤسسات مالية من احتمال تعرض المستثمرين لخسائر كبيرة لأن العملات المشفرة تحمل الكثير من مخاطر المضاربة. وشهدت العملة المشفرة الأكبر في العالم تفاوتاً كبيراً في سعرها منذ بداية العام الماضي، حيث حققت، وفق الأرقام التي سجلها موقع «كوين ديسك» للعملات المشفرة، في 13 مارس/ آذار من العام الماضي، أدنى سعر لها عند 4916 دولاراً، ثم بدأت ترتفع شهرياً لتصل إلى 28891 دولاراً في نهاية 2020.

وفي الثامن من يناير/ كانون الثاني الماضي، وصلت إلى نحو 42 ألف دولار، لتعاود التذبذب بعدها بأيام وتهبط بآلاف الدولارات قبل أن تنطلق نحو موجة صعود جديدة وتلامس حاجز الـ50 ألف دولار.

وقال مايك ماكغلون، محلل استراتيجي للسلع في بلومبيرغ إنتليجنس: «من المرجح أن تستمر تقلبات بيتكوين في اتجاه صعودي على المدى القريب حتى تستقر حول الهضبة التالية».

وتدرس وحدة الاستثمار في مورغان ستانلي ما إذا كانت ستراهن على بيتكوين، وفقاً لمصادر بلومبيرغ. وفي كندا، وافق المسؤولون على أول صندوق في أميركا الشمالية يتداول بيتكوين.

وعلى مدار الأسبوع الماضي، شهدت صناديق بيتكوين «تدفقات داخلية كبيرة بعد إعلانات من قبل الشركات الكبيرة والصناديق أنها ستستخدم بيتكوين كأصل استثماري مستمر».

ورغم التحذيرات التي يطلقها محللون ماليون من انهيار الاستثمار في بيتكوين وأخواتها من العملات الرقمية، إلا أن دخول أباطرة المال من المليارديرات وصناديق الاستثمار في وول ستريت والمؤسسات المختلفة إلى «عالم المال المشفر»، لا سيما في الولايات المتحدة، يشعل المضاربات على هذه العملات ويعيد رسم خرائط النقد.

بيتكوين تلامس 50 ألف دولار رغم التحذيرات

مكاسب قياسية لأسواق الأسهم والعملات الرقمية (Getty)

الصين تزيح أميركا من أسواق أوروبا

بروكسل ـ **العربي الجديد**

أزاحت الصين، الولايات المتحدة الأميركية، من قائمة الشريك التجاري الأول لأوروبا خلال عام 2020، الذي شهد تفشي جائحة فيروس كورونا الجديد، وزيادة اعتماد الأوروبيين على الكثير من السلع الصينية، لاسيما المعدات الطبية والوقائية. بينما أنهكت الجائحة الاقتصاد الأميركي، ليخرج محملا بالمزيد من العجز المالي والديون وتزايد العجز التجاري. وأظهرت بيانات صادرة عن وكالة الإحصاء التابعة للاتحاد الأوروبي «يوروستات» أورتها وكالة شينخوا الصينية، أمس الثلاثاء، أن واردات دول الاتحاد من الصين ارتفعت بنسبة 5,6% على أساس سنوي العام الماضي، لتصل إلى 383,5 مليار يورو (465 مليار دولار)، فيما نمت الصادرات نحو الصين بنسبة 2,2% لتصل إلى 202,5 مليار يورو. في الوقت نفسه، شهدت تجارة السلع مع الولايات المتحدة، التي تصدرت قائمة الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي حتى أوائل عام 2020، انخفاضا كبيراً في كلا الاتجاهين. وتطابقت أرقام «يوروستات» مع البيانات الرسمية الصينية المنشورة في منتصف يناير/كانون الثاني الماضي، والتي أظهرت نمو التجارة مع الاتحاد الأوروبي بنسبة 5,3% إلى 4495,77 مليار يوان، أو قرابة 600 مليار يورو في 2020. وبينما نما إجمالي واردات وصادرات الصين من السلع بنسبة 1,9% على أساس سنوي إلى 32,16 تريليون يوان (5 تريليونات دولار) في عام 2020، مسجلاً رقما قياسيا، فإن الزيادة في التجارة مع الاتحاد الأوروبي كانت أكثر من ضعف متوسط معدل النمو. وقال تشانغ مينغ، رئيس البعثة الصينية لدى الاتحاد الأوروبي، في ندوة عبر الإنترنت الشهر الماضي، نظمها مركز أصدقاء أوروبا البحثي، إن النتائج تتحدث بشكل كامل عن «المرونة القوية وأهمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي».

وبدت الصين أكثر قوة من الولايات المتحدة من حيث الخروج السريع من تداعيات كورونا، وتحقيق اقتصادها مؤشرات نمو هي الأعلى عالمياً. فقد توقع مركز أبحاث الاقتصاد والأعمال في تقرير سنوي نُشر نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، أن تتجاوز الصين الولايات المتحدة الأميركية، لتصبح أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2028، وذلك قبل خمس سنوات مما كان متوقعا، بسبب تباين تعافي البلدين من الجائحة. وقال التقرير «بعض الوقت، كان صراع الاقتصاد والقوة الناعمة بين الولايات المتحدة والصين من الموضوعات الرئيسية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي»، مضيفاً أن «جائحة كوفيد-19 وتداعياتها الاقتصادية تجعل هذا التنافس يميل بالتأكيد لصالح الصين». وتتوقع الصين نمواً اقتصادياً متوسطه 5,7% سنويا بين 2021 و2025، قبل أن يتباطأ إلى 4,5% سنويا من 2026 إلى 2030. في المقابل، من المتوقع أن تسجل الولايات المتحدة نموا سنويا بنسبة 1,9% بين 2022 و2024 ثم إلى 1,6% بعد ذلك.

وزادت كورونا من التوترات التجارية بين واشنطن وبكين، وسط توقعات بأن تعمد إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، إلى الضغط على الاتحاد الأوروبي، للتخلي عن التقارب مع الصين، والذي بدا أكثر وضوحا بتوقيع الجانبين اتفاقاً مبدئيا نهاية ديسمبر/كانون الأول يهدف إلى الحماية المتبادلة للاستثمارات.

حقق الاقتصاد الصيني مؤشرات نمو هي الأعلى عالمياً

ارتفاع رحلات قطارات الشحن بين الصين وأوروبا (Getty)